

ببانه بكثرة ما فان قلت هل يلزم له حاصله انه على القول الصحيح من وقوع الظلمة خبرا عن المبتدأ هل يحتاج لموصوف محدودا ولا المختار عدم الاحتياج ويقتضى خبرا بشرط ستة الافراد والتكرير والتكرير وكونه مصدر امر مجازا وكونه تلايغا غير مبدوء بميم نحو مناز ومسير كثيرا ففتى المصدر محذوف اي فتى كثير او محذوف كونه حالا اي مكثرين بل علم ان وقوع المصدر نهما وان كان كثير لا يطردهما لا يطردهما حاله وان كان اكثر من وقوعه نقنا موضع عادل هو مذهب الكوفيين والثاني قول المصنفين والثالث قول اهل البلاغة وهو منسب الاقوال بالبلاغة وظاهر التمام على الثالث فيه تاويل وليس كذلك لان المنعوت جعل نفسه هو العدل مثلا مائة فلا تاويل فيه وقد استحسن هذا ابن هشام مجازا اي مرسله علاقة التعلق ونعت غير كونه مبداء خبره اذا وما بعد ما ولا يجوز نعت محذوف يفسر بفرقة على الاستغناء لان ما بعد الفاعل فيما قبله فلا يفسر عاملا فان قلت لا يصح النصب ايضا بدونه الفاعل جوابا للسر لا لانه فيما قبل الشرط فلا يفسر عاملا واجيب بان السبب اجازة يجوز ان تقع اضرب واذا اجاز ان يعمل جازا يفسر فائدة الفاعل وعاطفا بالنصب حال من الضمير المستتر في قوله فرقة فان اختلف وجب التفرقة محله في غير اسم الاستارة اما هو فلا يجوز تفرقة نعتة فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير وقد يجوز ذلك على البدل او عطف البيان كما قيل ونظر فيه بان البيان جامد والبيان والبدل بالمشتق متعقوب ونعت مفعول كونه نعت مفعول مقدم بقوله انبع اي مطلقا ثم ان المراد بقوله انبع اي ان شئت لان القطع في ذلك منصوب على جواز وسكت الناظر عن نعت مفعول عامل واحد وحكمه انه ان احد العمل والنسبة نحو قام زيد وعمر وعمر وعمر جاز الانباع والقطع وان اختلفا نحو ضرب زيد وعمر واجب القطع وان اختلف العمل وانحدت النسبة من جهة المعنى نحو ضارب زيد وعمر واجب القطع عند المصنفين

وجاز

وجاز القطع والانباع عند غيرهم واذا تبع معنى العز او غير انه يفسر وقوعه لان العزوة وعند ابن سعد لا وعزوة النسبة بينه وبين المنعوت لان كلا منهما خاصهما بخاتمهما فان اختلف معنى العاملين من ذلك ما اذا اختلف معنى الجملة كالاستغناء مبدوء بعزها نحو هذا الخوك ومث ابوك فلا يجوز العاقلة ولا العاقلة رقت او نصبت لان الذي اخبر عنه معلوم والذي استغنت عنه مجهول ولا تكون العفة الواحدة مجهولة معلومة في حال واحد ذكره الفارسي اعني العاقلة اي او غيرهما يناسب المعنى كما مدح اه زكريا وان نعت بالرفع بفعل محذوف يفسر كثيرا بضم المثناة والبراد بالثمة ما زاد عن الواحد جملة وقيل حال من ضمير كثر العائد على نعت وقوله مقترا بكسر القاف مفعول قلت ومنعوت محذوف اي نعت منعوتها مقترا الذكره لانه اوتبع بفتح الواو لان الهمزة هزقة قطع فنقلت حركة ما واما قوله في البيت الذي اواصب فكسر الازها وصل اه بخنفسد او مضمرا فاقطع بالضم لانه نصبت لعصها وبجره فعلى النصب يكون المعنى ان كان المنعوت معينا بذوها فاقطعها وبها فاقطعها كلها او اتبعها كلها واقطع البعض واتبع البعض وعلى المحر يكون المعنى ان كان المنعوت معينا بذوها فاقطعها كلها واتبعها كلها وان كان معينا ببعضها فاقطع معينا اي فاقطع الذي يقطن المنعوت بدونه واتبع الذي لا يقطن المنعوت الابه فخرجوا زيد الكاتب الشاعر الفارس ان لم يرف الا بالكتابة وجب اتباعه وجاز في البقية القطع والانباع اه فافرضي ولا اقطع بعض المنعوت دون بعض قدم المتع على المقطوع ولا يعكس واذا قطع النعت خرج عن كونه نعتا كذا نقله شيخ الاسلام عن ابن هشام مضمرا بكسر الميم اسم فاعل حال من فاعل قطعت او من الضمير في ارفع او انصب ولا تنازع في البيت لان الحال لا ينضم فيه المفعول محذوف اي ارفع مضمرا او انصب مضمرا مبداء مفعول مضمرا وقوله او ناصبا معطوفا عليه والاي في نظر المصنف ان تكون للاطلاق والجملة نعت ناصبا ومحذوف نعت مبداء اي مبداء الذي يطره ويجوز ان تكون التثنية فتكون الجملة صفة لهما وان كان العطف بالواو التي هي لاحد